

نقطة نظر

صل الملاع

دفعني إلى كتابة هذا المقال السجال الحاصل بين وزارتي العدل والداخلية حول الأمر الإداري الذي أصدره وزير الداخلية بتشكيل لجنة مهمتها دراسة ومعالجة جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك بين وزارتي الداخلية والعدل ونقابة المحامين واقتراح الحلول الملائمة لها، وكتاب وزير العدل الذي بين فيه اعتذار السادة القضاة أعضاء اللجنة عن حضور أعمال هذه اللجنة لوجود خلل في الأمر الإداري أدى إلى عدم جواز مشاركة السادة القضاة في تنفيذ مقتضياته خاصة أن القضاة لا يخضعون لأوامر إدارية حيث إن الدستور آخر جهم من سلطان السلطة التنفيذية وجعل للسلطة القضائية الحق بإصدارها هي للأحكام والقرارات التي تلزم جميع أفراد السلطة التنفيذية من دون استثناء وليس العكس، وأن الأمر الإداري المذكور قد جعل أفراد قوى الأمن الداخلي الذين هم بحكم القانون مساعدون عدليون متقدمين بالتشريعات على السادة القضاة ما يشكل جنحًا لا سابق له في الأعراف والتقاليد وجوهر القانون.

واستغل ذلك العديد من المحامين وغيرهم للدفاع عن استقلال السلطة القضائية وتأكيد عدم جواز صدور الأمر الإداري المذكور، وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تغصن

بمداخلات جاء معظمها مستقراً وبتاویلات واجتهادات غير موضوعية بل غير قانونية؟!
وتؤكدنا على ما سبق أن قدمته من أفكار ورؤى حول إعادة بناء مؤسسات الدولة بيت فيها أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية تتمثل في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلاً عن الصحافة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وأن الشرط الأساسي للتقدم سيادة القانون واستقلال القضاء عن السلطة السياسية، وأن القضاء هو في الأساس مؤسسة من مؤسسات الدولة لكنه المؤسسة الرافعة لجميع مؤسسات الدولة الأخرى، وهو سلطة كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية؛ بل هو أهم سلطة من هذه السلطات لأنَّه الحامي والضامن لتطبيق القانون وإنفاذ أحكامه، لكنه سلطة مستقلة لا يجوز للسلطات الأخرى التدخل بأحكامها ومحاكمها والتداخل مع قضاتها. وهذا لا يعني أن هذه السلطة هي سلطة مطلقة لكل قاضٍ - كما يعتقد البعض - فالسلطة بأساسها هي لمؤسسة القضاء التي يمثلها مجلس القضاة الأعلى، حيث نص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة ويفصل من رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاة الأعلى، ونص على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في (قضائهم)

لغير القانون. وانطلاقاً من ذلك، فإن بناء مؤسسات الدولة بناءً عصرياً سليماً يتطلب وجود تنسيق وتكامل بين جميع هذه المؤسسات، ولا يجوز انفراد سلطة معينة بذلك بحجة استقلالها، فالاستقلال هو للدولة التي تظل الجميع يقلمها وسيادتها.

وعلينا أن ندرك أن القوانين التي تحكم الجميع تضعفها وتقرها السلطان التشريعية والتنفيذية معاً، وتسرّع السلطة القضائية على تطبيقها وإنفاذ أحكامها ومنع العبث بها. وهذا يتطلب بالضرورة التعاون بين السلطات الثلاث للوصول إلى وضع القوانين والتشريعات التي تلبي حاجة الدولة والمجتمع، وإزالة العقبات التي تتعرض تطبيقها وإعمالها وفقاً لغاية المشرع وقصده، والحد من التقسيرات والاجتهادات الخاطئة.

وكذلك علينا أن نفرق بين اللجان القضائية التي يتم تشكيلها وفقاً للقانون واللجان القانونية والإدارية التي يتم تشكيلها في إطار التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة وأجهزتها، فهذه اللجان مهمتها تتحضر بأمور محددة لا تتصل بقضاء السلطة القضائية المنصوص عليه في الدستور، وإن تشكيل هذه اللجان يجب أن يخضع لأصول وضوابط محددة، وليس بالضرورة أن يترأسها قاض عند وجود ضرورة لمشاركة في اللجنة، فهل يعقل أن يترأس قاض في إدارة التشريع بوزارة العدل أو قاض بدائري لجنة تضم في عضويتها ضابطاً في قوى الأمن الداخلي برتبة لواء أو عميد؟ وهؤلاء الضباط هم في الأصل حقوقيون.

أقول ذلك وأنا مدرك أنه ليس مستحياناً أن يتم تشكيل لجنة تضم قضاة بأمر إداري من دون موافقة مجلس القضاء الأعلى أو وزير العدل، وكان الأصح أن تشكل هذه اللجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

إن مؤسسات الدولة تعاني أمراضاً مستعصية يصعب بل يستحيل معالجتها من دون إيجاد صيغة بناءة وعملية للتعاون والتنسيق بينها بعيداً عن الاستثناء والتعصب.

وإن كل ذلك يؤكّد حاجتنا إلى البحث عن رجال دولة يمتنعون بالعلم والخبرة والنزاهة التي توهلهم لتحمل مسؤولية إدارة مؤسسات الدولة، والعمل على تقوية وإصلاح هذه المؤسسات بشكل جدي وفعال بعيداً عن سلطات وصلاحيات أفرادها.

افتتاح محكمتي صلاح حزائلي ومدنى وأعمال ناشرة عامة داخل الم

شريفة لـ«الوطن»: إحداث كاتب بالعدل في عدلية إدلب في حماة لتنظيم الوكالات لأهلهما والمراجعون يوماً بالمئات

**لا يعتد بعمليات
البيع والشراء
للعقارات بين
الأهالي في
محافظة
الدقهلية**

**١٠ مذكرة
كاف بحث تصدر
شهرياً من
العدليلة**

**التشدد في نقل
ملكية السيارات
خوفاً من
التزوير**

ن الوزارة لا تدخل في أي موضوع يفيد
الموطنين في العدالة.

وأشار شريفة إلى تعليم وزير العدل المتضمن
لتشدد في مسألة نقل ملكية السيارات خوفاً
من التزوير، مؤكداً أنه لا يوجد في العدالة
تزوير في هذا الخصوص إلا أنه يطلب التشدد
بشكل يقع وبالتالي تضييع حقوق المواطنين.

وشددت شريفة على ضرورة التشدد من
العدليات الأخرى في حال تم رفع دعاوى
من أهالي إدلب في محاكمها من أهالي إدلب
ذلك بتحري الدقة أكثر حفاظاً على أموال
الموطنين وعدم التساهل في رفع الدعاوى
والفصل فيها، موضحاً أنه لابد من توافر
الأدلة التي تساعده في إعادة الحقوق
ل أصحابها إضافة إلى التأكيد منها بأن تكون
سابقة ١٠٠ بالمائة.

رأى شريفة أنه لو خرجت منطقة معينة عن
سيطرة الدولة لا يمكن أن تخرج عن سلطتها
والدليل على ذلك أن التعليم مازال قائماً في
المحافظة وفي غيرها من المناطق إضافة إلى
أن المحاكم إلى فترة قريبة كانت داخل إدلب
وتيسّر أمور المواطنين.

لفتت شريفة إلى أن العدالة تصدر شهرياً
حوالي عشر مذكرات كف بحث عن مواطنين
اجعوا العدالية، مؤكداً أنه لا يمكن تحديد
العدد اليومي لمذكرات كف البحث إلا أن
بلغ عدد الوسطي من الممكن أن يصل إلى هذا
الرقم.

وأكملت شريفة أنه يوجد سجناء تابعون
لعدالية إدلب وهم في السجن المركزي في حماة
من دون أن يحدد عددهم أو طبيعة الجرم
الذى ارتكبوه.

A large, modern concrete building with a prominent central entrance featuring a glass door and a small Egyptian flag. The name of the library is written in Arabic above the entrance.

وأشار شريقة إلى أن المسلمين مازالوا يمنعون القضاة من العمل في المحاكم التي كانت محدثة في بعض مدن إدلب والتي كانت تيسّر أمور المواطنين الولائية مثل الزواج والطلاق والوصاية وغيرها من الأمور التي تخص حياتهم المباشرة.

وأكّد شريقة أنه تم سحب القضاة من هذه المحاكم إلى عدليّة حماة، مشيراً إلى حدوث فوضى اجتماعية مع إغلاق المحاكم على الرغم من المحاولات العديدة لإنقاذها إلا أن المسلمين منعوا الأهالي من مراجعة محاكم الدولة إضافة إلى تهديد القضاة داخل المحافظة.

وقالت شريقة إلى أن وزارة العدل تقدم التسهيلات لمن تابعة العمل القضائي في عدليّة إدلب وهي متعاونة في هذا الموضوع، مؤكّداً أنّ المحاكم في إدلب لا يزالون يسيطرون عليها، مؤكّداً أنه سيتم افتتاح حكمة سنجر أولاً بعد ما تم تأمّن السجلات فيها وبعد فترة سيتم افتتاح محكمة أبو شهر.

أضاف شريقة: إنه يتم تجهيز المبني خاص في المحكمة وفي أسرع وقت سيتم غبيلها في المناطق التي عادت إلى سيطرة دولة، موضحاً أن المحاكم ستختص بالصلح الجنائي والمدني والشرعاني وأعمال نزاهة العامة باعتبار أنها محاكم نواحي سلخ.

أكّد شريقة أن هذه المحاكم لا تختص بالأمور الجنائية أو الجنحية، لافتاً إلى أن حاكم حماة تقوم بهذا الاختصاص إلى أن يعود محاكم إدلب.

محمد منار حمبيجو

أعلن المحامي العام في إدلب زياد شريفة إحداث دائرة كاتب بالعدل في العدلية ومقرها محافظة حماة لتنظيم الوكالات ما عدا العقارية باعتبار أن بيع العقارات متوقف بحكم القانون في المحافظة. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح شريفة أن هذه الخطوة تسهم في تسهيل الإجراءات لأهالي إدلب، مشيراً إلى أنه لا بد من مراجعة الدائرة في حماة لتنظيم الوكالة. وأضاف شريفة: كانت هناك صعوبة كبيرة في تنظيم الوكالات لأهالي إدلب، موضحاً أن الأهالي ينتظرون الوكالات في المحافظات المتواجددين فيها إلا أنه مع إحداث كاتب بالعدل في العدلية سيختلف من هذه المعاناة. وكشف شريفة أنه يراجع العدلية المئات من أهالي إدلب بعد إحداث دائرة كاتب بالعدل لتنظيم الوكالات وخصوصاً أنها تنظم حياة المواطنين، مضيفاً: علماً إنه سابقاً لم تتوقف تنظيم الوكالات إلا أن هناك صعوبات كان يواجهها الأهالي في تنظيمها.

وفيما يتعلق بالوكالات الخاصة بالعقارات أوضح شريفة أنه لا يمكن تنظيم وكالات في هذا الخصوص بحكم أن القانون الذي منع حالات البيع والشراء في المناطق التي خرجمت عن سيطرة الدولة، مشيراً إلى أنه لا يمكن أن يعتد في أي عملية بيع وشراء في المحافظة وبالتالي فإنه لا يمكن تنظيم وكالات في هذا الخصوص.

وفي الغضون كشف شريفة أنه قريباً سيتم افتتاح محاكم داخل المحافظة في منطقتي أبو

١٥٤ ملیوناً لتنفيذ مشروعات كهربائية في ٢٠١٨

مديرون كهرباء الازقية لـ«الوطن»: ٢٢ مليار ليرة ديون على القطاع العام

A photograph showing several construction workers on a large-scale steel truss structure, likely part of a bridge or industrial building. The workers are wearing hard hats and safety vests. One worker is standing on the right, while others are positioned on the left and center of the truss. The background shows a dry, open landscape under a clear blue sky.

ونوه مدير الكهرباء بمعاناة الشركة من ديون بعض مؤسسات القطاع العام المترآكة منذ سنوات والتي وصلت إلى ٢٢ مليار ليرة، مبيناً أن الحصة الأكبر منها تؤسسة المياه بديون ١٠ مليارات ليرة، وتليها البلديات بديون قيمتها ٥ مليارات ليرة سورية، مشيراً إلى أن باقي الديون موزعة على عدة مؤسسات أخرى.
 وأشار معروف إلى أن التحصيلات المالية للشركة مقولبة نوعاً ما، مبيناً أن ضعف الانترنت يؤثر قيمتها لأن عملية الجباية في المديرية تتم وفق نظام الأعتمنة، وأكد أن التحصيلات قد تصل في اليوم الواحد إلى ١٠٠ مليون ليرة، وفي بعض الأحيان لا

و عمليات التعشيب حولها و حول قواعد الأعمدة والأبراج و تنقليم الأشجار المتشابكة مع خطوط الكهرباء تقادياً للحرائق والتقليل من عملية فصل الخطوط والأعطال عليها وكذلك الحد من فصل الشبكات قدر الإمكان، واستبدال الشبكات الهوائية المتهمة بأخرى جديدة، مثيرةً إلى استئناف الورش على مدار الساعة للتجاوب مع أي شكوى وكل عطل، و حول المخالفات والضبوط الكهربائية، بين معروف أنه منذ بداية العام الحالي حتى نهاية الشهر الخامس، تم تنظيم أكثر من ٣٢٠٠ ضبط بقيمة ٥٠٠ مليون ليرة، تم تحصيل منها حوالي ١٣٥ مليوناً حتى تاريخه، لافتًا إلى أن الضبوط ٢٥ بالمائة منها تجاري وصناعي مقابل ٧٥ بالمائة سكني للمواطنين.

في مراكز التحويل، منها بأهميتها في تأمين موثوقية التغذية الكهربائية من أكثر من طرف والسرعة في المناورة في عملية فصل ووصل الخطوط بطريقة أسرع وإعادة مراكز التحويل إلى الخدمة بسرعة عند حدوث أي عطل.

وأشار معروف إلى تركيب ٣٢ قاطع غازى SF₆، و ٥٨ وحدة ربط حلقة منذ بداية العام الجاري، مبيناً أن القواطع الغازية يتم تركيبها على أبراج تفريعات الخطوط المتوسطة، عبر تجزئتها للخط ما يسرع في عملية كشف العطل، إضافة لإمكانية فصلها عن الحمل.

ولفت معروف إلى الجهد المبذولة في استمرارية العمل لتحسين الكهرباء عبر صيانة مراكز التحويل بشكل دوري،

كم، وكابلات توتر منخفض بطول ١٢ كم،

مشيرًا إلى تنفيذ بناء ٢٠ مركز تحويل جديداً تجيز ١٠٠ متر كأرضي، وتركيب ٨١ كرزاً هوائياً.

أكمل معروف أنه منذ بداية العام الحالي حتى ريخه، تم رفع استطاعة ٧٠ مركز تحويل، إحداث ٣٦ مركزاً جديداً، و ٤١ محولة كيدل عطوب، بنسبة إنجاز تراوح بين ٩٠-٨٠٪

ملتئه من خطة عام ٢٠١٨ فيما يخص مراكز تحويل، مشيرًا إلى تنفيذ ١٢ كم من خطوط توتر هوائي منخفض، و ١٢ كم من كابلات توتر هوائي متوسط، و ١٢ كم من كابلات توتر متوسط، خلال نفس المدة.

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكَد مدير شركة الكهرباء في اللاذقية نزية معروف رصد اعتمادات بقيمة ٤١٥ مليون ليرة سورية – قائلة للزيادة – لمشروعات خطة الشركة في العام الحالي، موضحاً أن المشروعات تشمل استبدال وتجديـد وتحسين خطوط توتر متوسط ومنخفض ومرـاكـز تحويل في مدينة وريف المحافظة بتوجيه مباشر من وزير الكهرباء.

وأضاف معروف: إنه بهدف تحسـين الاستثمار واستقرار الكهربـاء وتعزيـز موثـقـيتها والتقليل من الانقطاعـاتـ مع ارتفاعـ الحرارة خلال الصيف واستـعدـادـاـ للشتـاءـ القـادـمـ، سـيـتـ رفعـ استـطـاعـةـ واستـبدـالـ شبـكـاتـ تـوتـرـ مـتوـسـطـ هوـائـيـةـ بـطـولـ ١١ـ كـمـ، واستـبدـالـ شبـكـاتـ تـوتـرـ مـتوـسـطـ أـرضـيـةـ بـطـولـ ٢٤ـ كـمـ، واستـبدـالـ شبـكـاتـ تـوتـرـ مـنـخـضـ هوـائـيـةـ بـطـولـ ١٣ـ كـمـ، واستـبدـالـ شبـكـاتـ تـوتـرـ مـنـخـضـ بـكاـبـلاتـ بـطـولـ ١٦ـ كـمـ، إـضـافـةـ لـاستـبدـالـ محـولاتـ ضـمـنـ الـبـنـاءـ بـمـرـاكـزـ تـحـوـيلـ أـرضـيـةـ مـنـهـاـ ٣٦ـ مرـكـزاـ أـرضـيـاـ، ١١٩ـ مرـكـزاـ هوـائـيـاـ.

ولفت مدير شركة الكهربـاءـ إلى العمل على تنـفيـذـ مشـروعـاتـ جـديـدةـ خـلـالـ عـامـ ٢٠١٨ـ بـتـركـيبـ شبـكـاتـ تـوتـرـ مـتوـسـطـ هوـائـيـةـ بـطـولـ ١٧ـ كـمـ، وكـابـلاتـ مـتوـسـطـ أـرضـيـةـ بـطـولـ

بالـضـرـورةـ التـعاـونـ بـيـنـ السـلـطـاتـ الـثـلـاثـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ وـضـعـ القـوانـينـ وـالـتـشـريعـاتـ الـتـيـ تـلـيـ حاجـةـ الـدـوـلـةـ وـالـجـمـعـمـ، وـإـزالـةـ العـقـبـاتـ الـتـيـ تـعـرـضـ تـطـبـيقـهـاـ وـإـعـالـهـاـ وـفـقـاـ لـغاـيـةـ المـشـرـعـ وـقـصـدـهـ، وـالـحدـ مـنـ التـقـسـيرـاتـ وـالـاجـهـادـاتـ الـخـاطـئـةـ.

وكـذـلـكـ عـلـيـنـاـ أـنـ فـرقـ بـيـنـ الـلـاجـانـ الـقـاضـائـةـ الـتـيـ يـتـمـ تـشـكـيلـهاـ وـفـقـاـ لـقـانـونـ وـالـلـاجـانـ الـقـانـونـيـةـ وـالـإـادـارـيـةـ الـتـيـ يـتـمـ تـشـكـيلـهاـ فـيـ إـطـارـ الـتـعاـونـ وـالـتـنـسـيقـ بـيـنـ مـؤـسـسـاتـ الـدـوـلـةـ وـأـجهـزـتهاـ، فـهـذـهـ الـلـاجـانـ مـهـمـتـهـاـ تـحـصـرـ بـأـمـرـ مـحـدـدـ لـتـتـصـلـ بـقـضـاءـ الـسـلـطـةـ الـقـاضـائـةـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ الدـسـتـورـ، وـإـنـ تـشـكـيلـ هـذـهـ الـلـاجـانـ يـجـبـ أـنـ يـخـضـعـ لـأـصـولـ وـضـوابـطـ مـحـدـدـةـ، وـلـيـسـ بـالـضـرـورةـ أـنـ يـتـرـأسـ قـاضـ عـنـدـ وـجـودـ ضـرـورةـ لـمـشارـكـتـهـ فـيـ الـلـجـنةـ، فـهـلـ يـعـقـلـ أـنـ يـتـرـأسـ قـاضـ فـيـ إـدـارـةـ الـتـشـرـيعـ بـوزـارـةـ الـعـدـلـ أـوـ قـاضـ بـدـائـيـ لـجـنةـ تـضـمـ فـيـ عـضـويـتـهـ ضـابـطاـ فـيـ الـأـمـنـ الدـاخـليـ بـرـتبـةـ لـوـاءـ أـوـ عـمـيدـ؛ وـهـؤـلـاءـ الـضـيـاطـاتـ هـمـ فـيـ الـأـصـلـ حـقـوقـيـونـ.

أـقـولـ ذـلـكـ وـأـنـاـ مـدـرـكـ أـنـ لـيـسـ مـسـتـحـبـاـ أـنـ يـتـمـ تـشـكـيلـ لـجـنةـ تـضـمـ قـضـاءـ بـأـمـرـ إـدـارـيـ منـ دـوـنـ مـوـافـقـةـ مـجـلسـ الـقـضـاءـ الـأـعـلـىـ أـوـ وزـيـرـ الـعـدـلـ، وـكـانـ الـأـصـحـ أـنـ تـشـكـيلـ هـذـهـ الـلـجـنةـ بـقـرـارـ مـنـ رـئـيسـ مـجـلسـ الـوـزـراءـ.

إـنـ مـؤـسـسـاتـ الـدـوـلـةـ تـعـانـيـ أمـراـضاـ مـسـتـعـصـيةـ يـصـعـبـ بـلـ يـسـتـحـيلـ مـعـالـجـتهاـ مـنـ دـوـنـ إـيجـادـ صـيـغـةـ بـنـاءـ وـعـملـيـةـ لـلـتـعاـونـ وـالـتـنـسـيقـ بـيـنـهـاـ بـعـدـاـ عـنـ الـاسـتـثـانـ وـالـتـعـصـبـ.

إـنـ كـلـ ذـلـكـ يـؤـكـدـ حاجـتـاـ إـلـىـ الـبـحـثـ عـنـ رـجـالـ دـوـلـةـ يـتـمـعـنـ بـالـعـلـمـ وـالـخـبـرـةـ وـالـزـنـاهـةـ الـتـيـ تـؤـهـلـهـمـ لـتـحـمـلـ مـسـؤـلـيـةـ إـدـارـةـ مـؤـسـسـاتـ الـدـوـلـةـ، وـالـعـمـلـ عـلـىـ تـقـوـيـةـ وـإـصـالـحـ هـذـهـ الـمـؤـسـسـاتـ بـشـكـلـ جـديـ وـفـعـالـ بـعـدـاـ عـنـ سـلـطـاتـ وـصـلـاحـيـاتـ أـفـرـادـهـ.

باحث ووزير سابق

متوافف : تخفيف معدلات القبول في الجامعات الخاصة تتحمّل قول طلاب غير مؤهلين

مبادرة لـ«الوطن»: ارتفاع الطلاق على التعليم رفع المعدلات في الجامعات الحكومية

ضيّفاً: إن طالب جامعة دمشق بما يمتلكه من علومات يمكن أن يسمح له بالتألق السريع مع العامل الدوائية والتصنيع الدوائي، وكل ما تعلق بالمعلومات الدوائية وكل ما يخص المشفى الذي يعمل فيه ولديه معرفة كبيرة بالشركات التجارية الدوائية والأسماء الدوائية على حين طالب في الجامعة الخاصة يستطيع ذلك ولكنه حتّى إلى مدة أكير.

يبرر تزوف أن الجامعات الخاصة سلاح ذو ديندين، وقال: «الجامعات الخاصة كما تتشكل عيناً هي أيضاً مخرّج، فتحنّ في ظل الأزمة وكان لدينا كثيرون من الكوادر التي هاجرت، ومن بقي في البلد مم من يقومون بمهمة التدريس المهني والتعليمي طلاب، ولكن إن لم يتم إعطاء الطالب مجالاً يكون في الجامعات الخاصة حينها سبّختار السفر، فتقرباً الحد من التعليم الخاص، مضيّفاً: فأنا مع تقليم التعليم الخاص كما يتم تقليم النباتات لتنمو بصورة أفضل، فهو يجب أن يعرفوا العدلات قليلاً تكون مناسبة مع مستوى الطالب الذي سوف يختص بهذا الاختصاص بال المجال العلمي، لافتاً إلى أنه حتى الجامعات الخاصة الأوروبية الفارق بينها وبين الجامعات العامة ٥ درجات كمعدل ليس إلا، تستسألاً عن سبب وجود ٣٠ كلية صيدلية؟ على حين يكتفي أن يكون هناك ١٥ جامعة خاصة موسعة في جميع أنحاء القطر دعماً للجامعات الحكومية.

لفت نظف إلى وجود فارق واضح تماماً بين الكادر التدريسي والطلاب في الجامعات الخاصة بشكل لا تقادم أو يقترب من المقاييس العالمي الذي يكون على أساس أن لكل عشرة طلاب أستاذًا مختصاً بشيراً إلى أن هذه النسبة تزداد.

أكيد نتفوّف أن تخفيف معدلات القبول في جامعات الخاصة وبشكل خاص العلمية منها هو أمر سيء لأنه يدلّ على قبول طلاب غير مؤهلين في اختصاصات مهمة وبشكل خاص علمية منها، لافتًا إلى أن الفارق في الدرجات بين جامعاتي الحكومية والخاصة يجب ألا يكون كبيراً جداً، مشدداً على ضرورة وضع خطوة دراسية مناسبة في الجامعات الخاصة، مشيراً إلى أنها لا تعتقد على خطوة دراسية محكمة كما في الجامعة الحكومية التي تضعها لجنة أولى ثم درسها لجنة ثانية ولجنة ثالثة إلى أن يتم تبني خطوة الدراسية، والجامعات الحكومية تقوم دراسة خطط مستقبلية لـ ٢٥ عاماً إلى الأمام وربط الجامعة بالمجتمع بعوارض تخرج في الكلية المناسبة لأرض الواقع، مؤكداً أن ذلك يجد واسحاً من خلال التأقلم بين خريجي الصيدلة والمجتمع حيث إن خريج الجامعة الخاصة يحتاج إلى مدة كبيرة بكثير للتكييف مع المجتمع بالمقارنة مع خريج جامعة الحكومية معاً لذلك بأن المؤهلات العلمية متراوحة بين الجهة.

A large, modern white building with a grid-like facade. The words "وزارة التعليم العالي" (Ministry of Higher Education) are written vertically on the left side of the building. The building has multiple levels and a series of recessed windows along its upper edges.

الصيدلة، ضاربًا على ذلك مثال مادتي الكيمياء والبيولوجية تدرس في الجامعات الخاصة من أساتذة في كلية العلوم إعارة من جامعة دمشق، مشيرًا إلى أن طريقة تدريسهم يأخذ منها يعود للبحث العلمي في كلية العلوم إلا أن الحاجة هنا لتطبيق هذه المعطيات وفق التصنيع الدوائي الخاص بالصيدلة، لافتًا إلى أن ذلك يؤدي إلى فرق واضح بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة على المستوى العلمي والتلجمي لخريجيها أما الجامعات الحكومية أو الجامعات الخاصة.

حيث توافق كمية الخريجين مع استيعاب المجتمع وقال: إن مهنة الصيدلة بدأت بحالة من الات عدم الاستقرار بسبب تخريج كم كبير من خريجيها، وادر الذين لا يمكن أن تقول عنهم بأنهم صيادلة بحسب.

كذلك نتفق «الوطن» وجود افتقار بالكافر دراسي والتعليمي في اختصاص الصيدلة الجامعات الخاصة ما يستدعي الاستعانتة ساتنة للتدریس، منهاً بأنه يتم أحياناً الاعتماد على خريجيها، كخواص تعلمية مغایرة عن اختصاص

ل الوطن

مجلس التعليم ويشكل لجاناً متخصصة لدراستها وتكون بينأخذ ورد وتنتمي إعادة الخطبة وتصويبها إلى أن تصل مرحلتها النهائية، وعندما تصل إلى المرحلة النهائية تُعرض على مجلس التعليم بأسلوب إعداد خطط الجامعات الحكومية، منهاجاً بأن البناء للجامعات الخاصة متوفّر والمخبراء الطلاب الصيدلية متوفّرة.

وأوضح ميالة أنه لتخرّيج الطلاب في الاختصاصات الطبية يوجد امتحان وطني يختبر الخاص والعام وهو امتحان شامل بالشخص العلمي سواء للصيدلية أم الطب ولا يمكن للطالب أن يتخرج إلا بعد أن ينجح بهذا الامتحان سواء في الجامعات الحكومية أم الخاصة وأن من يضع أسئلة الامتحان الوطني هم الأساتذة في الجامعات الحكومية مما يمكن القول عن جميع الطلاب الذين تخرّجوا هم جدرون بهذا التخرج.

من جانبها أشار عبد كلية الصيدلية في جامعة دمشق عبد الحكيم تنوف إلى وجود مشكلة وعدم تناسب واضح بين حاجة المجتمع المستقبلية بالمقارنة مع طلاب الصيدلية الذين سيتم تخرّجهم في الجامعات الخاصة، لافتاً إلى وجود نحو ٣٠ جامعة خاصة تحوي عدداً كبيراً من الطلاب في اختصاص الصيدلية، ما يؤدي إلى تخريج عدد كبير من الطلاب إضافة إلى خريجي الجامعات الحكومية، لافتاً إلى أن ذلك سيكون له تداعيات سلبية

معاون وزير التعليم العالي للشؤون الخاصة تقرير بطرس ميالة بأن قبول الجامعات الخاصة لا يكفي متوافراً مع عدد الأساتذة، لافتاً إلى مقابل كل أستاذ يوجد عشرون طالباً حيث أن عدد الطلاب بناءً على عدد الأساتذة وليس متسقاً.

بحسب ميالة لـ«الوطن» أن معدلات القبول في الجامعات الخاصة يكون تبعاً لقرار مجلس التعليم العالي، منهاجاً بأن معدلات القبول في الجامعات الخاصة قد ارتفعت بنسبة ٢٣٪.

يسار بزيارة إلى أنه نظراً لازدياد الطلب على التعليم كان هناك قرار برفع المعدلات في الجامعات الحكومية لتكون مناسبة مع الطاقة الاستيعابية دوّنة للجامعة الحكومية، لافتاً إلى أنه في كلية الصيدلية بجامعة دمشق توجد مخابر وتجهيزات لها لا تفني جميع الطلاب المتقدمين، مشيراً إلى الجامعة الخاصة يأتي دورها هنا في استيعاب المتزايد من الطلاب المقبولين على التعليم.

ول الخطط التربوية في الجامعات الحكومية جامعات الخاصة أكد ميالة بأنها تم بالمراحل السابقة ثم تعرّض على مجلس التعليم العالي الذي من قبله، مبيّناً أن الخطبة الدراسية للجامعات الخاصة تكون بإعداد مشروع أولي ثم يرسل إلى